

## المعجم الاصطلاحي النحوي والصرفي عند ابن معطي الزواوي الجزائري (ت. 628 هـ) كتاب "الفصول الخمسون" نموذجا.

أ. جريو فاطمة

جامعة باشلف

إنّ اللغة العربية من أسمى اللغات وأرقاها في العالم، إذ اكتسبت هذه القداسة من قداسة القرآن الكريم، وبما أنها عماد الأمة فلا بد من المحافظة عليها وعلى مختلف علومها.

ويعدّ علما النحو والصرف من أهم العلوم التي اكتسبت أهمية عظمى في الدراسات اللغوية، فدورها يتجلى في تقويم اللسان وتصحيح الأخطاء، وبهما تأتي القراءة الصحيحة للقرآن الكريم، ويتحقق الفهم السليم لمعانيه، وانطلاقا من هذا الاهتمام والأهداف التي نسعى إلى تحقيقها في هذا المقال، طرحنا جملة من الأسئلة الجوهرية التالية: ما تعريف المصطلح؟، وما تعريفنا للمصطلحين: النحوي والصرفي؟ وما هي أهم المصطلحات النحوية والصرفية التي وظّفها ابن معطي في كتابه الفصول الخمسون؟، وهل وظف مصطلحات العلماء القدامى؟ أم أنه انفرد بمصطلحات خاصة به ميزته عنهم؟.

إن الحديث عن المصطلح في أي علم من العلوم ضرورة ملحة دعت إليها الاحتياجات العلمية المتخصصة، والمصطلح من حيث وجوده يعد نتاج العلم وخالصة حقائقه ومعلم تمايزه عن غيره وتخصسه بذاته، ولذا فإن مفاتيح العلوم ومصطلحاتها، ومصطلحات العلوم ثمارها القصوى، فهي مجمع حقائقها المعرفية وعنوان ما يتميز به كل واحد منه عما سواه.

ونظرا لأهميته بات لزاما مراعاة الدقة في اختياره ليكون جامعا مانعا موجيا دالا واضحا طيعا وسهلا، ومع مراعاة هذه الشروط كلها، فما يزال المصطلح اللغوي عامة والنحوي والصرفي خاصة بحاجة إلى عناية ورعاية ومزيد من الاهتمام، إذ ليس من السهل إحاطة علم ما بحدود وتعريف تحكم هيكله وتميزه عن غيره من العلوم.

كما أن المصطلحات هي اللبنة الأساسية في بناء قواعد اللغة العربية، وأي محاولة لزحزحة هذه اللبنة يؤدي إلى هدم مقومات اللغة، وقبل أن نلج إلى المعجم الاصطلاحي عند ابن معطي حري بنا أن نتوقف عند تعريف المصطلح.

### 1- تعريف المصطلح : للمصطلح تعريفان:

أ. لغة : جاء في تاج العروس أن الصلاح ضدّ الفساد ، وصلح أفصح من صلح ، وأصلح الشيء بعد فساده: أقامه ، وأصلح إلى دابته ، أحسن إليها وتعهدّها ، ويقال : ( وقع بينهم صلح ) وهو البلم واصطّلع واصطّلع ، مشددة الصاد ، قلبوا التاء صادًا ، وأدغموها في الصاد ( وتصالحا واصتلاحا ) بالتاء بدل الطاء : كل ذلك بمعنى واحد<sup>1</sup>.

فالمصطلح مصدر ميمي من الفعل : اصطّلع ، ويصطّلع اصطلاحًا ، ومعناه في اللغة : الاتفاق والتّوفيق ، فهو : كلمة خماسية " اصطلاح " صيغة ( صلح ) مزيد بحرفين هما الألف والطاء ويقال : " اصطلحو على الأمر ، تعارفوا عليه واتّفقوا .

ب . اصطلاحا : من المعنى اللغوي نستمدّ التعريف الاصطلاحيّ لكلمة المصطلح أو الاصطلاح فقد قيل هو عبارة عن اتفاق قوم على تسمية الشيء باسم ما ينقل عن موضعه الأول وإخراج اللفظ من معنى لغويّ إلى آخر ، لمناسبة بينهما ، وقيل الاصطلاح : اتفاق طائفة على وضع اللفظ بإزاء المعنى ، وقيل : الاصطلاح لفظ معين بين قوم معينين .

والمصطلح هو كلمة أو مجموعة من الكلمات من لغة متخصصة موروثا أو مقترضا ، ويستخدم للتعبير بدقّة عن المفاهيم ليُدل على أشياء مادّية محدّدة<sup>2</sup> .

وتطلق كلمة " المصطلح " في أوساط الناس اليوم ليراد بها المعنى الذي تعارفوا عليه واتّفقوا عليه في استعمالهم اللغويّ الخاصّ أو في أعرافهم الاجتماعية وعاداتهم السائرة، وتساعد الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والدينيّة على أن تحمل كلمة ما معنى غير الذي وُضعت له في أصل اللّغة التي تنتمي إليها، ويسير هذا المعنى الجديد بين الناس حتّى يصبح في استعمالهم اليوميّ شيئا مألوفا يُسَى معه ذلك المعنى اللغويّ الأساسي أو يكاد<sup>3</sup> .

فهو يتّسم بالخصوصيّة والدقّة مقارنةً بالمعنى المعجميّ له الذي يتّصف بالشموليّة.

ولكن على الرغم من هذا التفاوت بين المعنيين فإنه لا بدّ من وجود رابطة بينهما<sup>4</sup>، لتيسّر على الدارس فهم المصطلح بدقّة . والمصطلح وليد الحاجة ، فإنه لا يتكوّن إلاّ عندما يشعر الناس بالحاجة إليه ولا يشعر أحد بالحاجة إليه إلا عندما يفكر بمدلوله فيضطرّ إلى البحث عنه في أحاديثه أو كتاباته<sup>5</sup>.

**2- تعريف المصطلح النحوي :** لا تختلف دراسة المصطلح النحوي عن دراسة أي مصطلح في أي علم من العلوم الأخرى ، بل ربما تكتسي هذه الدراسة أهميتها في النحو العربي ، إذ أن هذا الأخير يعد المصطلح النحوي ، وفهمه ، والإحاطة به ركيزة من الركائز ، ودعامة من دعاماته ، لا تأتي غايته ولا تختلف أهدافه إلا به<sup>6</sup>.

فكلمة الاصطلاح إذن تعنى الاتفاق ، وهذا الاتفاق بين النحاة على استعمال ألفاظ فنية معينة في التعبير عن الأفكار والمعاني النحوية هو ما يعبر عنه المصطلح النحوي ، لكن إذا كان المصطلح النحوي لا يوضع إلا باتفاق جمهور النحاة<sup>7</sup>. أما انتساب ( المصطلح ) هنا إلى ( نحو ) وقولنا : ( المصطلح النحوي ) ، فيعني تحديد دائرة الاصطلاح في ميدان النحو لتخصيصه بالبحث كما تخصص لفظ ( النحو ) من قبل بالبحث في قواعد العربية، وأصبح يعني ( العلم بأصولها وإعرابها )<sup>8</sup>.

**3- المصطلح الصرفي :** المصطلح الصرفي مصطلح علمي أي يخضع للنظام العلمي نفسه الذي يخضع له أي موضوع علمي آخر، فإذا كان المصطلح النحوي هو تحديد دائرة الاصطلاح في ميدان النحو لتخصيصه بالبحث، ومعرفة النحو مرهونة بمصطلحاته، فإن المصطلح الصرفي هو تحديد دائرة الاصطلاح في مجال علم التصريف، وهو وليد المصطلح اللغوي العام الذي يشمل عدة أنواع من العلوم كالبلغة والنحو والعروض.

وهو أيضا اتفاق علماء التصريف على استعمال ألفاظ معينة للتعبير عن معاني صرفية، كاتفاقهم على تسمية التغيير الذي يطرأ على أبنية الكلم بالتصريف.

بالإضافة إلى أنه سجل اصطلاحي يتمثل في " الكشف المفهومي الذي يقيم للمعرفة سياجها المنطقي، بحيث يصبح الجهاز المصطلحي في علم الصرف صورة مطابقة لبنية قياساته، فمتى اضطرب نسقها اختل نظامها وفسد باختلالها تركيبه"<sup>9</sup>.

**4 . التعريف بالمؤلف :** هو يحيى بن عبد المعطي بن عبد النور الحنفي زيد الدين، يكنى بابن الحسين واشتهر باسم ابن معطي إلى زواوة وهي قبيلة كبيرة بظاهرة بجاية، مدينة ساحلية على البحر الأبيض المتوسط ولد ابن معطي سنة 564هـ وفيها تتلمذ على يد العالم الجزولي الذي أقام بمدينة بجاية، حيث التقى حوله الناس ينهلون من علمه<sup>10</sup>.

عاش ابن معطي فترة صباه في المغرب حيث ولد وتلقى العلم والإبداع فيه هذه الفترة التي كانت دولة الموحدين تبذل قصارى جهدها في توحيد دولة المغرب وحيث الدعوة الجديدة إلى تحديد المفاهيم الإسلامية ، واكتساب المسلمين الروح والقوة للدفاع عن أنفسهم وعن أراضيهم لتكوين دولة مستقلة وكان صاحب هذه الدعوة مؤسس دولة الموحدين " المهدي ابن تومرت " ، وقد اقترنت الدعوة السياسية القوية ومرافقها من استعدادات عسكرية، لتثبيت أركان الدولة بالاهتمام بالأدب والفكر والثقافة<sup>11</sup>.

ازدهرت علوم العربية وعلماؤها كالجزولي والسهيلي وابن خروف وابن عصفور وابن مضاء وابن مالك وغيرهم، فأصبح كل عالم من هؤلاء مدرسة قائمة برأسها فانتشرت المدارس النحوية في فارس، سبتة وطنجة واشبيلية، الأمر الذي جعل الطلاب ينتقلون من مدرسة إلى أخرى ويستفسرون عن مسائل كثيرة لمعرفة ما يقوله العلماء فيها انتشر (علماء) في علم النحو وموضوعاته وأبوابه<sup>12</sup>. وفي هذا الجو العلمي نشأ ابن معطي ثم قرر أن يرحل إلى المشرق ، حيث نزل إلى دمشق أين الدولة الأموية التي اهتمت اهتماما كبيرا بالأدب والأدباء، فالقادة والولاة هم أدباء علماء في حقيقتهم، فجاء ابن معطي إلى هذا الجو الجديد الذي كانوا يعيشونه في غمرة الانتصار لصلاح الدين الأيوبي وبرزت نتائجه في كتب أثرت المكتبة العربية في كل فن.

جاء في كتب التراجم أن ابن معطي تلقى العلم على يد علماء كان لهم الأثر البارز في تكوينه ومن هؤلاء الشيوخ: الجزولي: وكنيته أبو موسى وينسب إلى جزولة، وابن عساكر: وهو الحافظ بهاء الدين أبو محمد القاسم ابن الحافظ الأكبر، أبي القاسم علي ابن الحسيني بن هبة الله بن الحسين المعروف بابن عساكر، وتاج الدين الكندي: لقبه تاج الدين وكنيته أبو اليمن واسمه زين الدين الحسن بن سعيد<sup>13</sup>. لم يتبع ابن معطي في تدريسه للطلاب الطريقة السائدة في عصره، بل كان يأتي لمكانه المعروف بدمشق أو جامع عمرو بن العاص في القاهرة ثم يبدأ محاضراته على جمع غفير من الناس يتفرون بعدها على أمل اللقاء في الدرس التالي.

ومن تلامذته نذكر: السويدي الحكيم ، أبو بكر بن علي بن سالم القسنطيني تاج الدين الصرخدي وابن العطار<sup>14</sup> ويجمع المؤرخون أنّ ابن معطي توفي سنة 628هـ.

إن كثرة التأليف وتعدد غاياته واختلاف أنواعه تدل على غزارة علم المؤلف وعبقريته وابن معطي من جملة أولئك الأفراد الذين ألفوا وحققوا بل لم يقتصر على علم واحد كما تدل مصنفاته الكبيرة على ذلك، وقد ذكر من ترجم لابن معطي عددا من مؤلفاته فشهد بأصالته وعمق فكره ويكفينا فخرا أنه أول من أتقن شكلا متكاملًا في علم النحو في إطار منظوم عرف بـ "الألفية"<sup>15</sup>. وكذلك بما وضع من أشعار في علوم مختلفة وقد ذكر له المؤرخون المؤلفات التالية:

- 1 . حواشي على أصول ابن السراج في النحو .
- 2 . شرح المقدمة الجازولية: لشيخه الجازولي وهي مقدمة في النحو.<sup>16</sup>
- 3 . نظم كتاب الصحاح للجوهري: لم يكمله لوفاته .
- 4 . البديع في علم البديع: وهو نظم في المحسنات البديعية.
- 5 . نظم كتاب الجمهرة لابن دريد: ذكره ياقوت والسيوطي.
- 6 . العقود والقوانين في النحو، شرح الجمل للزجاجي: ذكرهما السيوطي.<sup>17</sup>
- 7 . ديوان خطب: ذكره ياقوت والسيوطي بالإضافة إلى ديوان أشعار ذكره ياقوت.
- 8 . مثلث في اللغة: ذكره ياقوت والسيوطي.
- 9 . الألفية: منظومة في النحو، شرحت شروحا عديدة.
- 10 . الفصول الخمسون.

5- المعجم النحوي والصرفي عند ابن معطي: استعمل ابن معطي في كتابه الفصول الخمسون جملة من المصطلحات النحوية

نجمها فيما يلي:

1- الكلام: الكلام من المصطلحات التي ولدت بولادة النحو ، فقد جاء في الروايات أن الإمام علي رضي الله عنه ألقى إلى أبي الأسود الدؤلي صحيفة جاء فيها: " الكلام كله: اسم وفعل وحرف "<sup>18</sup>.

وهو عند ابن جني ( ت. 392هـ): " كل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه ، وهو الذي يسميه النحويون المجمل "<sup>19</sup>.

والكلام عند ابن معطي ( ت. 628هـ) " هو اللفظ المركب المفيد بالوضع كقولك : زيد أخوك ، وقام زيد "<sup>20</sup>.

2- الكلمة: قال الزمخشري ( ت. 538هـ): " الكلمة هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع "<sup>21</sup>.

وعرفها ابن الخشاب ( ت. 567هـ) بأنها " اللفظة المفردة "<sup>22</sup>.

والكلمة عند ابن معطي(ت. 628هـ): "هي اللفظ المفرد الدال على معنى مفرد "<sup>23</sup>.

3- الكلم: استعمل النحاة ( الكلم) بمعنى مشابه لمعناه اللغوي ، قال سيبويه (ت. 180هـ): " هذا باب علم ما الكلم من العربية "<sup>24</sup>

فاختار الكلم على الكلام ... وذلك أنه أراد تفسير ثلاثة أشياء مخصوصة ، وهي الاسم والفعل والحرف، فجاء بما يخص الجمع وهو الكلم<sup>25</sup>.

ويفسر الحريري هذا قائلا ( ت. 516هـ): " فإن قلت إن قام زيد سُمي ذلك كَلِمًا لكونه ثلاث الكلمات ، ولا يسمى كلامًا لأنه لا يحسن

السكوت عليه ، فإن وصلته بقولك ( قُمْتُ) سمي كلامًا يحسن السكوت عليه وسمي أيضًا كَلِمًا ، لكونه من أربعة ألفاظ "<sup>26</sup>.

أما ابن معطي ( ت. 628هـ) فيقول: " الكلم المركب مفيدًا كان أو غير مفيد "<sup>27</sup>.

4- القول: استعمل النحاة مصطلح ( القول) من بينهم: ابن معطي ( ت. 628هـ) الذي يقول: " والقول يعمُّ الجميع "<sup>28</sup>.

أي يطلق على كل من الكلمة والكلام والكلم .

5- الاسم: استعمل النحاة ( الاسم) بمعنيين اصطلاحيين: أولهما ما يقابل الفعل والحرف والثاني ما يقابل الكنية واللقب

يقول: سيبويه ( ت. 180هـ): " الاسم: رجل وفرس وحائط "<sup>29</sup>.

وعرفه الكسائي ( ت. 189هـ) بقوله: " الاسم ما وصف "<sup>30</sup>.

أما ابن معطي (ت. 628هـ) فيتوخى الدقة في اصطلاحه النحوي فيقول: "الاسم كلمة تدل على معنى في نفسها دلالة مجردة من زمان ذلك المعنى كرجل ، وعلم"<sup>31</sup>.

6- **الفعل** يقول سيبويه (ت. 180هـ): "وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى ، ولما يكون ولم يقع ، وما هو كائن لم ينقطع ، ... الأحداث نحو : الضرب والحمد والقتل "<sup>32</sup>.

ويعرفه ابن السراج (ت. 316هـ) بقوله: "الفعل ما دل على معنى وزمان وذلك الزمان إما ماض وإما حاضر وإما مستقبل ، وقلنا : وزمان" لنفرد بينه وبين الاسم الذي يدل على معنى فقط"<sup>33</sup>.

وهو عند ابن معطي (ت. 628هـ): "كلمة تدل على معنى في نفسها دلالة مقترنة بزمان ذلك المعنى، كضرب يضرب ، واضرب"<sup>34</sup>.

7- **الحرف** : الحرف عند سيبويه (ت. 180هـ) هو: " ما جاء لمعنى وليس باسم ولا فعل"<sup>35</sup>

وعرفه ابن معطي (ت. 628هـ) بقوله: "كلمة تدل على معنى إلا في غيرها"<sup>36</sup>.

8- **الإعراب** : هو تغيير يطرأ على أواخر الكلمة نطقاً وضبطاً حسب موقعها في الجملة والعوامل الداخلة عليها<sup>37</sup>.

ومصطلح الإعراب عند ابن معطي (ت. 628هـ): هو "تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل [ الداخلة عليها عند التركيب ] بحركات ظاهرة أو مقدرّة أو بحروف ، أو بحذف الحركات ، أو بحذف الحروف"<sup>38</sup>.

9- **البناء** : هو لزوم آخر الكلمة ضرباً واحداً من السكون أو الحركة ، لا شيء أحدث ذلك من العوامل"<sup>39</sup>.

وعرفه ابن هشام الأنصاري (ت. 761هـ) بقوله: "الذي يلزم طريقة واحدة ، ولا يتغير آخره بسبب ما يدخُل عليه"<sup>40</sup>.

وأما ابن المعطي (ت. 628هـ) فيقول: "هو لزوم آخر الكلم حركة أو سكوناً من غير عامل ولا اعتلال"<sup>41</sup>.

10- **الحال** : قبل أن يستقر لفظ (الحال) عنواناً للمعنى الاصطلاحي النحوي ، عبر النحاة عنه بعناوين متعددة ففي كتاب سيبويه (ت. 180هـ) نجد المصطلحات الأربعة التالية :

الحال، الخبر، الصفة، المرفوع فيه<sup>42</sup>.

وعبر المبرد (ت. 285هـ) عن الحال بالمفعول فيه ، يقول: "وهو الذي يسميه النحويين الحال"<sup>43</sup>.

وقد عرفه ابن جني (ت. 392هـ) إذ قال: "وصف هيئة الفاعل أو المفعول به"<sup>44</sup> ، وتابعه عليه ابن المعطي (ت. 628هـ)<sup>45</sup>.

11- **التمييز** : هو : " وهو اسمٌ ، فَضْلَةٌ نَكَرَةٌ، جَامِدٌ ، مُسَّرٌ لَمَّا انْتَبَهَمَ مِنَ الذَّوَاتِ " "<sup>46</sup>.

وعرفه ابن معطي (ت. 628هـ) بقوله: "هو تفسير مبهم بجنس نكرة منصوبة مُقَدَّرَةٌ بِمَنْ"<sup>47</sup>.

12- **النعته** : استعمل سيبويه (ت. 180هـ) ألفاظ النعت والوصف والصفة عناوين للمعنى الاصطلاحي النحوي<sup>48</sup>.

واستعمل ابن جني (ت. 392هـ) مصطلح الوصف بقوله: "الوصف : لفظ يتبع الاسم الموصوف تحلية له وتخصيصاً ممن له مثل اسمه بذكر معنى في الموصوف أو في شيء من نسبه"<sup>49</sup>.

وجاء ابن معطي (ت. 628هـ) في تعريفه مستعملاً مصطلح النعت بقوله : " فالنعت تخصيص النكرة ، وإيضاح معرفة ، وأتى به للفرق بين المشتركين في الاسم"<sup>50</sup>.

13- **التوكيد** : قبل أن يستقر لفظ ( التوكيد ) عنواناً للمعنى الاصطلاحي النحوي استعمل النحاة ألفاظاً متعددة للتعبير عن هذا

المعنى ، فعبر سيبويه (ت. 180هـ) عنه ب : " التوكيد ، والصفة ، والبدل"<sup>51</sup>.

وعبر عنه الفراء (ت. 207هـ) ب " التشديد"<sup>52</sup>.

وعند المبرد (ت. 285هـ) ب : " التوكيد ، والنعت ، والصفة "<sup>53</sup>.

وابن معطي (ت. 628هـ) عبر عنه بقوله " التوكيد: تحقيق المعنى في نفس السامع"<sup>54</sup>.

14- **عطف البيان** : يستعمل سيبويه (ت. 180هـ) في عطف البيان أربعة مصطلحات وهي : "الصفة والبدل ، والعطف وعطف

البيان"<sup>55</sup>.

ويقول أبو علي الفارسي (ت. 377هـ): " عطف البيان أن يجري الاسم الذي ليس بحلية ولا فعل ولا نسب على الاسم الذي قبله ،

فيبينه كما تُبين هذه الأشياء التي هي صفات ما تجرى عليه ، وذلك نحو : رأيت أبا عبد الله زيداً"<sup>56</sup>.

وحده عند ابن معطي (ت.628هـ): " عطف البيان هو اسم يفسره ، اسم كما يفسره النعت ، إلا أنه ليس مشتقاً ، ولا في حكم المشتق ، فأشبهه البذل ، والفرق بينهما أنه لا ينوي فيه إحلال الثاني محل الأول "57.

**15- المثنى**: أكثر سيبويه (ت.180هـ) من استعمال كلمة ( التثنية) تعبيراً عن المعنى الاصطلاحي ، وإن كان قد عُبر عنه أيضاً بلفظي ( المثنى) و( الاثنتين )58.

أما ابن معطي (ت.628هـ) فهو عنده : " ما ألحقته ألفا ، رفعا وياء مفتوحاً ما قبلها ، نصباً وجرّاً ونونا في الأحوال الثلاثة ، مكسورة بدل التثوين ، فتحذف للإضافة كحذفه ولا يخلو المثنى من أن يكون صحيحاً أو معتلاً مقصوراً "59.

**16- البذل**: يقول سيبويه (ت.180هـ) بشأن تعريف بالبذل : " هذا باب من الفعل يستعمل في الاسم، ثم يبذل مكان ذلك الاسم اسم آخر ، فيعمل فيه كما عمل في الأول وذلك قولك : رأيت قومك أكثرهم "60.

وجاء عند المبرد (ت.285هـ): " قيل : بدل ، لأن الذي عمل في الذي قبله قد صار يعمل فيه بأن فرع له "61.

وحد البذل عند ابن معطي (ت.628هـ): " تفسير اسم باسم يقدر إحلاله في محل الأول "62.

**17- الجمع**: استعمل لفظ " الجمع" بالمعنى الاصطلاحي منذ بدايات الدرس النحوي إذ نجده في مواضع كثيرة من كتاب سيبويه.63

وقال ابن الأنباري (ت.577هـ): " والأصل فيه : العطف ، كالتثنية ، إلا أنهم لما عدلوا عن التكرار في التثنية طلباً للاختصار ، كان ذلك في الجمع أولى "64.

وعبر عنه ابن معطي (ت.628هـ) " باستعماله صيغة الجمع "65.

**18- جمع التفسير** : قال سيبويه (ت.180هـ) " باب من الجمع بالواو والنون ، وتكسیر الاسم، وسألت الخليل عن قولهم:

الأشعرين : فقال : إنما الحقوا الواو والنون كما كسروا فقالوا : الأشاعر "66.

وقال المبرد (ت.285هـ) بعد أن بين عدم تغير بناء المفرد في صيغة جمع المنكر السالم : " وليس هكذا سائر الجمع ، لأنك تكسر

الواحد عن بنائه ، نحو قولك : درهم ، ثم تقول : دراهم ، تفتح الدال وكانت مكسورة وتكسر الهاء وكانت مفتوحة ، وتفصل بين الراء والهاء بألف تُدخلها "67.

وعنونه ابن السراج (ت.316هـ) بـ " الجمع المكسر " قال : " هذا الجمع سُمي مكسراً ، لأن بناء الاسم الواحد يغير فيه "68.

وعرفه ابن معطي (ت.628هـ): " هو ما تغير فيه بناء الواحد ، إما بزيادة نحو : رجال ، أو بنقصان نحو : كُتِبَ أو بتغير الحركات

، نحو أسد "69.

**19- جمع المنكر السالم**: قبل أن يستقر " جمع المنكر السالم " عنواناً لمعناه الاصطلاحي النحوي ، عبر النحاة عن المعنى

بعناوين متعددة أهمها :

**أولاً** : الجمع على حد التثنية ، وقد استعمله سيبويه (ت.180هـ) في كتابه قال : " وإذا جمعت على حد التثنية لحقتها زائدتان ...واو

مضموم ما قبلها في الرفع ، وفي الجر والنصب ياء ، مكسور ما قبلها "70.

**ثانياً** : الجمع الصحيح ، عبر به المبرد (ت.285هـ).71

**ثالثاً** : جمع السلامة ، عبر به ابن سراج (ت.316هـ).72

**رابعاً** : جمع التصحيح ، عبر به ابن جني (ت.392هـ).73

وعرفه ابن معطي (ت.628هـ): " هو ما ألحقته واو مضموما ما قبلها رفعا ، أو ياء مكسورا ما قبلها نصباً وجرّاً ونونا في الأحوال

الثلاثة مفتوحة تحذف للإضافة "74.

**20- جمع المؤنث السالم** : فقد أسماه سيبويه (ت.180هـ) بـ " ما يجمع بالتاء "75.

وهو عند المبرد (ت.285هـ): " جمع المؤنث بالألف والتاء "76.

وعند ابن السراج (ت.316هـ) بـ : " جمع المؤنث على حد التثنية "77.

وعنونه الزجاجي (ت.337هـ) بـ : " ما جمع بالألف والتاء "78.

وعرفه ابن معطي (ت.628هـ) بأنه : " ما ألحقته ألفاً وتاء مضمومة ، رفعاً ومكسورة ، نصباً وجرّاً "79

## 21 المعرب :

يقول المبرد ( ت. 285هـ): " والمعرب الاسم المتمكن والفعل المضارع"<sup>80</sup>.

وعرفه أبو علي الفارسي ( ت. 377هـ ) بقوله : " الإعراب هو تغيير أول آخر الكلم واختلافها باختلاف العامل والبناء خلاف ذلك "<sup>81</sup>.

ويقول ابن معطي ( ت. 628هـ): " هو الاسم المتمكن ، والفعل المضارع وما عداه مبني "<sup>82</sup>.

22- المفعول له : وهو المَصْدَرُ الْمُعْلَلُ لِحَدَثِ شَارِكِهِ وَقَفًا وَقَاعِلًا ، نحو : قُمْتُ إِجْلَالِكَ ، فَإِنَّ قَدَّ الْمُعْلَلُ شَرْطًا جَرَّ بِحَرْفِ التَّغْلِيلِ

نحو خَلَقَ لَكُمْ.<sup>83</sup>

وعرفه ابن معطي ( ت. 628هـ) بقوله : " وهو مصدر لا من لفظ العامل فيه ، مقارنًا له ، في الوجود ، أعم منه ، جوابًا لقائل يقول :

لِمَ؟<sup>84</sup>.

23- المفعول معه : هو فَضْلَةٌ بَعْدَ وَاوٍ أُرِيدَ بِهَا التَّنْصِيصُ عَلَى الْمَعْيَةِ مَسْبُوقَةٍ بِفِعْلِ أَوْ مَا فِيهِ حُرُوفُهُ وَمَعْنَاهُ ك : " سِرْتُ وَالنَّيْلُ "

و " أَنَا سَائِرُ وَالنَّيْلُ "<sup>85</sup>.

وعرفه ابن معطي ( ت. 628هـ) بقوله : " وهو اسم يصل إليه بواسطة واو تنوب عن مع ، في المعنى لا في العمل ... كقولك : سِرْتُ

وَاللَّيْلُ ، وَمَالِكُ وَزَيْدًا ؟ ، وَتَارَةً يَجُوزُ الْعَطْفُ عَلَى مَا قَبْلَهُ ، كَقَوْلِكَ : مَا لَزِيدٍ وَعَمْرٍ ؟ إِنْ شِئْتَ : وَعَمْرًا "<sup>86</sup>.

24- المعرفة: المعرفة ، وهي سِتَّةٌ : الضَّمِيرُ وَهُوَ مَا دَلَّ عَلَى مُتَكَلِّمٍ أَوْ مُخَاطَبٍ أَوْ غَائِبٍ ، وَهُوَ إِمَّا مُسْتَتِرٌ كَالْمَقْدَرِ وَجُوبًا فِي نَحْوِ

: " أَقُومُ " و " نَقُومُ " أَوْ جَوَازًا فِي نَحْوِ : " زَيْدٌ يَقُومُ " أَوْ بَارِزٌ ، وَهُوَ إِمَّا مُتَّصِلٌ كَتَاءً " قُمْتُ " وَكَافٍ " أَكْرَمَكَ " وَهَاءً " غَلَامِهِ " ك " أَنَا "

و " أَنْتَ " و " هُوَ " و " إِيَّايَ " وَلَا فَضْلَ مَعَ إِمْكَانِ الْوَصْلِ ، إِلَّا فِي نَحْوِ : الْهَاءِ مِنْ " سَلِينِيهِ " بِمَرْجُوحِيَّةٍ و " ظَنَنْتُكَهُ " و " كُنْتَهُ " بِرُجْحَانٍ<sup>87</sup>

وابن معطي ( ت. 628هـ) عرفها بقوله : " ما خَصَّ واحدًا دُونَ الْآخِرِ وَهِيَ خَمْسَةُ أَقْسَامٍ : الْعَلَمُ ، وَالْمُضْمَرُ ، وَالْإِشَارَةُ ، وَمَا عُرِفَ

بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ ، وَمَا أُضِيفَ إِلَى وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ "<sup>88</sup>.

25- النكرة : هي عبارة عما شاع في جنس موجود أو مُقَدَّرٍ ، فَالْأَوَّلُ كَرَجُلٍ وَالثَّانِي كَشَمْسٍ .<sup>89</sup>

وابن معطي ( ت. 628هـ) عرفها بقوله : " اسمٌ شَانِعٌ فِي جِنْسِهِ ، لَا يَخْتَصُّ بِهِ وَاحِدٌ دُونَ الْآخِرِ "<sup>90</sup>.

26- الاستثناء : هو استثناء إخراج الثاني مما دخل فيه الأول بالأدوات التي وضعتها العرب لذلك ، وهي : إِلَّا ، وَغَيْرِ ، وَسِوَى ،

وَحَاشَ وَخَلَا ، وَمَا عَدَا ، وَمَا خَلَا ، وَمَا عَدَا ، وَلَيْسَ ، وَلَا يَكُونُ<sup>91</sup>.

وعرفه ابن معطي ( ت. 628هـ) بقوله : " وهو إخراج مِمَّا دخل فيه الأول ، ب " إِلَّا " ، أَوْ مَا كَانَ فِي مَعْنَاهَا ، وَالْمُسْتَثْنَى إِذَا لَزِمَ

النصب ، أَوْ لَزِمَ الْجَرَ ، أَوْ مَتَرَدِّدٌ بَيْنَ الرَّفْعِ وَالْجَرَ ، أَوْ مَتَرَدِّدٌ بَيْنَ الْجَرَ وَالنَّصْبِ ، أَوْ مَتَرَدِّدٌ بَيْنَ النَّصْبِ وَالْبَدَلِ مِمَّا قَبْلَهُ ، فَيَتَّبِعُهُ رَفْعًا ،

أَوْ نَصْبًا ، أَوْ جَرًّا "<sup>92</sup>.

27- اللازم : وهو ما لا يَصِلُ إِلَى مَفْعُولِهِ إِلَّا بِحَرْفِ جَرَ نَحْوِ " مَرَرْتُ بِرَيْدٍ "<sup>93</sup>.

وعرفه ابن معطي ( ت. 628هـ) بقوله : " وهو الذي يقتصر الفعل على الفاعل "<sup>94</sup>.

28- المتعدي : هو الذي يصل إلى مفعوله بغير حرف جرّ ، نحو : " صَرَبْتُ زَيْدًا "<sup>95</sup>.

وعرفه ابن معطي ( ت. 628هـ) بقوله : " ويُعرف غير المتعدي من جهة المعنى بأمر ثلاثة : أن يكون خَلْقَةً ، كَحَمْرٍ ، وَطَالٍ ،

وَقَصْرٍ ، وَأَنْ يَكُونَ مِنْ أَعْمَالِ النَّفْسِ ، غَيْرِ مُلَاسِئٍ ، نَحْوِ : شَرَفْتُ ، وَكُرِّمْتُ ، وَظَرَفْتُ ، وَأَنْ يَكُونَ حَرَكَةً جَسْمٍ ، غَيْرِ مِمَاشَةٍ ، نَحْوِ : مَشَى ،

وَإِنْطَلَقَ ، وَمِنْ جِهَةِ اللَّفْظِ : مَا كَانَ عَلَى وَزْنِ فَعَلٍ ، وَإِنْفَعَلٍ ، وَأَفْعَلٍ ، فَإِنَّهُ لَا يَتَعَدَى ، وَكُلُّ فِعْلِ لَا يَتَعَدَى فَإِنَّهُ يَجُوزُ تَعْدِيَتُهُ بِحَرْفِ

الْجَرَ ، فَتَارَةً يَلْزِمُ الْحَرْفَ ، نَحْوِ : مَرَرْتُ بِرَيْدٍ ، وَتَارَةً يَخْدَفُ ، فَيَنْتَسِبُ الْمَفْعُولُ بِهِ بِإِسْقَاطِ الْجَارِ ، نَحْوِ : نَصَحْتُ زَيْدًا ، وَشَكَرْتُهُ ، وَأَصْلُ

ذَلِكَ تَعْدِيَتُهُ بِحَرْفِ الْجَرَ "<sup>96</sup>.

29- ما لم يُسَمَّ فاعله : إذا أردت ألا تُسَمَّى الفاعل عملت ثلاثة أشياء :

أحدهما : أَنْ تَضُمَّ أَوَّلَ الْفِعْلِ وَخُصَّ بِذَلِكَ لِيَكُونَ دَالًّا عَلَى الْمَخْدُوفِ الَّذِي هُوَ الْفَاعِلُ .

والثاني : أنك تَحْدِفُ الفاعلَ ، وإِذَا حَدَفْتَهُ لَأَنَّ الفِعْلَ هَا هُنَا بُنِيَ للمفعولِ لِأَنَّهُ جَائِزٌ أَنْ تَجْعَلَ الغَايَةَ تَارَةً بِالفَاعِلِ ، كَقَامَ زَيْدٌ وَتَارَةً بالمفعولِ كَ ( قِيلَ الخَارِجِيُّ ).

الثالث : أنك تَكْسِرُ ثانيَ الفِعْلِ وَحُصَّ بِذَلِكَ ، لِأَنَّهُ لَوْ ضُمَّ لَكَانَ مِثْلَهُ طُنْبٌ وَلَوْ فُتِحَ لَكَانَ مِثْلَهُ : نَعَزُ فُكْسِرَ لِيَكُونَ مَخَالِفًا لغيره من الأسماء والأفعال وذلك قولك : ضَرِبَ زَيْدٌ.<sup>97</sup>

وقال ابن معطي ( ت. 628هـ ) : وعلامته " أَنْ يُضَمَّ أَوَّلُهُ وَيُكْسَرُ مَا قَبْلَ آخِرِهِ ، وَإِنْ كَانَ مَاضِيًا ، مَا لَمْ يَكُنْ مُعْتَلًّا الوَسْطَ ، نَحْوُ : قَالَ وَبَاعَ ، فَيُكْسَرُ أَوَّلُهُ فَتَقْلِبُ الوَاوُ يَاءَ ، نَحْوُ : قِيلَ ، وَبِيعَ ، وَقَدْ يُشَمُّ الضَّمُّ فِيهِ ، وَقَدْ يَجُوزُ ضَمُّ أَوَّلِهِ فَتَقْلِبُ اليَاءُ وَاوًا ، نَحْوُ قَوْلِهِمْ : كَوْلُ الطَّعَامِ

وَإِنْ كَانَ مَضَارِعًا ضَمَّ أَوَّلُهُ ، وَفُتِحَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ ، نَحْوُ قَوْلِهِمْ : يُبَاعُ الغُلَامُ .<sup>98</sup>

**30- الأفعال غير المتصرفة** : منها: نعم وبئس وحبذا ، وفعلى التعجب .

مذهب جمهور النحويين أن " نعم " و " بئس " فعلان بدليل دخول تاء التانيث الساكنة عليهما ، نحو : " نِعْمَتِ المَرَأَةُ هُنْدُ " و " بِنَسْتِ المَرَأَةَ دَعْدُ .<sup>99</sup>

أما ابن معطي ( ت. 628هـ ) فقال : وأصلهما نَعَمَ وَبَيْسَ ، وَمَا كَانَ عَلَى فَعَلٍ وَوَسْطُهُ حَرْفٌ خَلْقٍ ، فَبِهِ أَرْبَعُ لُغَاتٍ : الأَصْلِيَّةُ : فَتَحَ الأَوَّلَ وَكَسَرَ الثَّانِي ، وَكَسَرَ الأَوَّلَ وَكَسَرَ الثَّانِي إِنْ بَاعَا ، وَفَتَحَ الأَوَّلَ وَإِسْكَانَ الثَّانِي ، وَكَسَرَ الأَوَّلَ وَإِسْكَانَ الثَّانِي وَفَاعِلُهُمَا إِمَّا ظَاهِرٌ وَإِمَّا مُضْمَرٌ<sup>100</sup> .

و " حَبْذَا " مَكُونَةٌ مِنْ ( حَبَّ ) فِعْلٌ ، وَذَا فَاعِلُهُ ، وَقَدْ غَلَبَتِ العَرَبُ فِيهَا مَعْنَى الإِسْمِيَّةِ ، وَإِنَّمَا غَلَبَتِ الإِسْمِيَّةُ لِشَيْئَيْنِ أَحَدُهُمَا : أَنَّ الإِسْمَ مِثْلُهُ يُفِيدُ وَالثَّانِي : أَنَّ لَمْ تَرَفَّ فِعْلًا جُعِلَ مَعَ الفِعْلِ كَالشَّيْءِ الوَاحِدِ ، وَقَدْ جُعِلَ الإِسْمُ مَعَ الفِعْلِ كَذَلِكَ فَصَارَ هَذَا قُوَّةً لِلإِسْمِ وَأَصْلٌ ( حَبَّ ) : حَبَبٌ فَأُدْغِمَتِ البَاءُ فِي البَاءِ يَدُلُّكَ عَلَى أَنَّهُ فِعْلٌ قَوْلُهُمْ فِي اسْمِ الفَاعِلِ : حَبِيبٌ ، وَأَكْثَرُ مَا يَجِيءُ اسْمُ الفَاعِلِ عَلَى فِعِيلٍ لَمَّا كَانَ عَلَى فَعْلٍ نَحْوُ : ظُرْفٌ فَهُوَ ظَرْفٌ<sup>101</sup> .

أما ابن معطي ( ت. 628هـ ) فقال : " فِعْلٌ رُكِبَ مَعَ فَاعِلِهِ وَاقْتَرْنَا مَعًا ، فَصَارَ اسْمًا وَاحِدًا يَرْفَعُ بِالإِبْتِدَاءِ وَالمَمْدُوحُ بَعْدَ حَبْذَا مَرْفُوعٌ عَلَى أَنَّهُ خَبَرُ المَبْتَدَأِ ، وَيَقَعُ بَعْدَهُ نَكْرَةٌ ، مَنْصُوبَةٌ عَلَى التَّمْيِيزِ ، كَقَوْلِكَ : حَبْذَا زَيْدٌ رَجُلًا وَحَبْذَا مُحَمَّدٌ رَسُولًا<sup>102</sup> .

وفعلنا التعجب: إحداهما " ما أَفْعَلُهُ " والثانية " أَفْعَلُ بِهِ " نحو : " ما أَحْسَنَ زَيْدًا " و " ما أوفى خليلنا " أوجي بـ " أَفْعَلُ " قبل مجرور بـ ، نحو : " أَحْسِنِ بِالرَّيْذِينَ ، وَأَصْدِقْ بِهِمَا "

لا يتصرف فعلا التعجب ، بل يلزم كلُّ منهما طريقةً واحدةً ، فلا يستعمل من " أَفْعَلُ " غير الماضي ، ولا من " أَفْعَلُ " غير الأمر<sup>103</sup> .

أما ابن المعطي ( ت. 628هـ ) فقال : فعل التعجب " وله لفظان : " ما أَفْعَلُهُ " و " أَفْعَلُ بِهِ " كَقَوْلِكَ : ما أَحْسَنَ زَيْدًا ، وَأَحْسِنُ بِزَيْدٍ وَكِلَاهُمَا لَا يَكُونُ إِلا مِنْ فِعْلٍ ثَلَاثِيٍّ غَيْرِ خَلْقَةٍ وَلَا يَتَصَرَّفُ فِعْلًا التَّعْجَبِ وَلَا يَفْصَلُ بَيْنَهُمَا وَيَبِينُ مَعْمُولِيَهُمَا وَلَا يَتَقَدَّمُ مَعْمُولُهُمَا عَلَيْهِمَا<sup>104</sup> .

**31- المصدر** : عرفه الجرجاني ( ت. 471هـ ) بقوله : " المصدر مادلٌ على الحدث لا غير ، ويسمى حدثًا وحدثًا ، واسم معني<sup>105</sup> " . أما ابن معطي ( ت. 628هـ ) فقال : وينقسم إلى المبهم ومعدود ومختص . فالمبهم : أتى به لتأكيد الفعل نحو : ضربت ضربًا . ومعدود : أتى به لعدد مرآته كقوله : ضربت ضربة وضربتين . ويعبر عنه بالمحدود . والمختص : أتى به لبيان النوع وهو إما نكرة موصوفة أو معرف باللام كقولك : ضربته ضربًا شديدًا ، وضربته ضرب زيد وضربته الصُّرْبُ<sup>106</sup> .

**32- اسم الفاعل** : واسم الفاعل كضاربٍ ومكرم ، فإن كان بألٍ عمل مطلقًا ، أو مجردًا فبشرطين : كونه حالًا أو استقباليًا ، واعتمده على نفي أو استفهام أو مخبر عنه أو موصوفٍ ، و " باسط ذراعيه " على حكاية الحال فاسم الفاعل عنده " هو موصوف ، الدال على الفاعل ، الجاري على حركات المضارع وسكناته كضاربٍ ومكرم لا يخلو أن يكون بألٍ ، أو مجردًا منها<sup>107</sup> .

وقال ابن معطي ( ت. 628هـ ) : " إذا أُريدَ به الحال أو الاستقبال<sup>108</sup> .

**33- الصفة المشبهة باسم الفاعل** : الصفة المشبهة باسم الفاعل هي كل صفة مأخوذة من فعل غير متعدٍ لأنها إنما شُبِّهت باسم

الفاعل المأخوذ من الفعل المتعدِّي ، فعملت عمله ووجه الشبه بينهما أنها صفة كما أن اسم الفاعل كذلك وأنها متحملة للضمير كما أن

اسم الفاعل متحمل ضميرًا ، وأنها طالبة للاسم بعدها كما أنّ اسم الفاعل طالب للاسم بعده ، وأنها تنكّر وتؤنث وتثني وتجمع كما أنّ اسم الفاعل كذلك ، فتقول : " مررت برجل حسن الوجه " فتقول : " مررت برجلٍ ضاربٍ زيدًا " فلما أشبهته من هذه الوجوه عملت عمله<sup>109</sup> .

وابن معطي ( ت. 628هـ ) قال : " الصفة المشبهة باسم الفاعل ، ولا تعمل إلا متعمدةً على ماله صدُرُ الكلام ، من نفي واستفهام ، أو معتمدةً على مُخَبَّرٍ عنه ، أو موصوف أو موصول ، كاسم الفاعل ، وتعمل في السببيّ دون الأجنبيّ ، نحو قولك : مررت برجلٍ حسنٍ وجْهه ، ويجوز نصبه على التشبيه بالمفعول به ، وإن شئت عرّفت الوجهة بالألف واللام ، فأضفت ، وإن شئت نصبت ، وإن نكّرت فلك الوجهان . " 110

**34- أفعال التفضيل** : يُصاغ من الأفعال التي يجوزُ التعجبُ منها . للدلالة على التفضيل . وُصِفَ على وزن " أفعل " ، فتقول : " زيدٌ أفضلُ من عمرو ، وأكرمُ من خالدٍ " كما تقول : " ما أفضلُ زيدًا " و " ما أكرمُ خالدًا " .<sup>111</sup>

أما ابن معطي ( ت. 628هـ ) اكتفى بذكر الأمثلة فقط بقوله : " مررت برجلٍ أكرم الناس " <sup>112</sup> .

**35- المنكّر** : قال سيبويه ( ت. 180هـ ) : " التنكير هو الأصل وهو نوعان مذكر حقيقي ومذكر مجازي . فالحقيقي مادلٌ على نكّر من الناس نحو : رجلٍ وعليّ وطبيبٍ وعاملٍ أو الحيوان نحو : أسدٍ ونمِرٍ وحرباء . والمجازي : ما عولُ معاملةً الذكر من الناس ولا الحيوان نحو : كِتَابٍ ونهرٍ وليلٍ ورأسٍ وظهْرٍ وأنفٍ وخذٍ " <sup>113</sup> . وقال ابن معطي ( ت. 628هـ ) : " فالأصل في الأسماء التنكير " <sup>114</sup> .

**36- المؤنث** : لما كان التأنيث فرع التنكير احتاج لعلامة ، وهي إما تاء محرّكة ، وتختص بالأسماء ، كـ " قائمة " أو تاء ساكنة وتختص بالأفعال ، كـ " قامت " ، وإما ألف مفردة كـ " حُبلى " ، أو ألف قبلها ألف ، فتقلب هي الهمزة كـ " حمراء " ويختصان بالأسماء <sup>115</sup> .

قال ابن معطي ( ت. 628هـ ) : " فالأصل في الأسماء التنكير ، وإنما التأنيث فرع منه . ثم المؤنث على ضربين : مؤنث بعلامة ، ومؤنث بغير علامة . فعلمة التأنيث على أقسام : التاء التي تُبدل في الوقف هاء ، والألف المقصورة ، في نحو : كِسْرَى وسَكْرَى ، وجَرْحَى ، والألف الممدودة ، نحو : حمراء وأنبياء ، والتاء في الفعل ، نحو : قامت وقعدت ، والنون في جمع المؤنث : نحو : صَرَين ، والتاء المكسورة ، نحو : أنت ، والياء في هذى ، والهاء في هذه ، التي هي تُبدل من الياء في هذى " <sup>116</sup> .

**37- التصغير** : قال سيبويه ( ت. 180هـ ) : " سألت الخليل على أي شيء : بنيت التصغير فقال على : فَعِيل ، وفُعَيْعِيل ، وفُعَيْعِيل على التصغير : قَلَس ، وِدْرَهْمٌ وِدِينَارٌ " <sup>117</sup> .

وأما ابن معطي ( ت. 628هـ ) فيقول : " أن تأتي إلى الاسم فتنظّم أوله وتفتح ثانيه ، وتلحق بآء التصغير ثالثه ، ساكنة وتكسر ما بعدها ، إلا أن يكون حرف إعراب أو في هاء التأنيث ، أو ألفه الممدودة أو المقصورة ، أو ألف أفعال ، أو ألف فعلان " <sup>118</sup> .

**38- النسب** : إذا أريد إضافة شيء إلى بلد أو قبيلة أو نحو ذلك . جُعِلَ آخرُه ياءً مشدّدةً ، مكسورًا ما قبلها ، فيقال في النسب إلى " دمشق " : " دِمَشْقِيٌّ " ، وإلى " تميم " : " تَمِيمِيٌّ " وإلى " أحمد " : " أَحْمَدِيٌّ " <sup>119</sup> .

والنسب عند ابن معطي ( ت. 628هـ ) : " وهو أن تُعزَرَ الاسم إلى أب أو قبيلة أو حَيٍّ أو صناعة ، بياء مشددة في آخر الاسم ، مكسور ما قبلها ، وقد يُعَوّض عن إحدى الياءين ألفٌ ، فتقول في يَمَنِيٍّ : يَمَان ، وكذلك في شاميٍّ : شام ، ولا يجوز التشديد مع الألف ، لأنه جَمْعٌ بين العَوّض والمُعَوّض عنه " <sup>120</sup> .

**39- المقصور** : يعرفه ابن الحاجب ( ت. 646 هـ ) المقصور بقوله : " ما آخره ألفٌ مُفْرَدَةٌ كَالعَصَا والرَّحَى " <sup>121</sup> .

وابن معطي ( 628هـ ) قال : " المقصور يُعرف قياسًا فمن أقيسته أن يكون مصدرًا لَفْعِلٌ يَفْعَلُ ، نحو صَدَى يَصْدَى ، والمصدر : الصدى ، وهو مقصور وكذلك هَوِيٌّ يَهْوِيٌّ هَوَى ، وَعَمِيٌّ يَغْمَى عَمَى ومنها أن يكون جمعه على أفعال نحو : أزجاء ، فالواحد : رَجًا ، مقصور " <sup>122</sup> .

**40- الممدود** : هو أن يكون له نظير من الصحيح يجب قبل آخره ألفٌ ، وهذا النوع ممدود وبالقياس وله أمثلة : منها أن يكون الاسم مصدرًا لـ " أفعل " أو لفعل أوله همزة وصل كـ " أعطى إعطاءً " و " ارتأى ارتئاءً " <sup>123</sup> .

وهو عند ابن معطي (ت. 628هـ): " من أقيسة الممدود : أن يكون مصدرًا لأفْعَل ، كأعْطَى إعطاءً ، وكذلك مصدر جميع ما زاد على ثلاثة أحرف ، نحو : رامى رِماءً ، واستدعى استدعاءً ومنها ما كان على فَعَالٍ ، من الأصوات ، كالغواء ، والدُّعاء ، والبكاء وقد يُقصر البكاء ، على معنى الحزن <sup>124</sup> .

**41- الإِمالة:** وهي أن تذهب بالفتحة إلى جهة الكسرة، فإن كان بعدها ألف دَهَبَتْ إلى جهة الياء كـ " الفتى" ، وإلا فالْمَالُ الفتحَةُ وحدها كـ " نَعَمْ" و" بِسَحْرٍ" ولِلإِمالة أسبابٌ تقتضيها ، وموانعٌ تُعارض تلك الأسباب ، وموانع لهذه الموانع تحوّل بينها وبين المنع <sup>125</sup> .

وأما ابن معطي (ت. 628هـ) فيقول : " لِلإِمالة مُوجِبَاتٌ ، وموانعٌ ، فمن مُوجِباتها أن تكون الألفُ منقلبةً عن ياء ، نحو : رَمَى وباع ، أو واو مكسورة ، نحو : خاف ، أو تكون مجاورةً للياء ، نحو : طُغْيَانٌ ، أو بعدها راء مكسورة ، نحو : النار أو قبلها ألف مُمالة ، نحو قولك : رأيتُ عماداً . وألف التأنيث المقصورة موجبة للإِمالة ، وكذلك كل ما كان تثنيته بالياء . وأما الموانع فهي حروف الاستعلاء وهي مجموعة في قولك: ضغط قص خط ، نحو سَقَى ، وطَعَى ... <sup>126</sup> .

**42- التصريف:** قال الجرجاني (ت. 471هـ): " اعلم أن التصريف " تعجيل" من الصِّرف وهو أن تصرِّف الكلمة المفردة ، فتولد منها ألفاظ مختلفة ، ومعانٍ متفاوتة <sup>127</sup> .

وقال ابن معطي (ت. 628هـ): التصريف " يشتمل على الزيادة وقلب وبتل ونقل وحذف وإدغام <sup>128</sup> .

**43- الزيادة:** أو نو الزيادة ، حُرُوفُهَا اليَوْمُ تَنَسَّاهُ ، أو سَأَلْتُمُونِيهَا ، أو السِّمَانَ هَوَيْتَ : أي التي لا يَكُونُ الزِّيَادَةُ لِعَبْرِ الإِلْحَاقِ والتَّضْعِيفِ إِلا مِنْهَا ، وَمَعْنَى الإِلْحَاقِ أَنَّهَا إِنَّمَا زِيدَتْ لِعَرَضِ جَعْلِ مِثَالِ أَرْبَدٍ مِنْهُ لِيَعْمَلَ مَعَامَلَتَهُ ، فَنَحْوُ قَرَدٍ مُلْحَقٌ ، وَنَحْوُ مَقْتَلٍ غَيْرِ مُلْحَقٍ لِمَا نَبَّهَتْ مِنْ قِيَاسِهَا لِعَبْرِه ، وَنَحْوُ أَفْعَلٍ وَقَعَلٍ وَقَاعَلٍ كَذَلِكَ ، لِذَلِكَ وَلِمَجِيءِ مَصَادِرِهَا مُخَالَفَةً ، وَلَا يَقَعُ الألفُ لِلإِلْحَاقِ فِي الأسمِ حَشْوًا ، لِمَا يَلْزَمُ مِنْ تَحْرِيكِهَا <sup>129</sup> .

وهي عند ابن معطي (ت. 628هـ) : "الزيادة بحروف يجمعها نحو قولك : أُوَيْتُ مِنْ سَهْلٍ ، وهي حروف: أَسْلَمْتِي وَتَاة ، وهَوَيْتُ السِّمَانَ ، وتُرَادُ هذه الحروفُ إما للدلالة على معنى ، كحروف المضارعة ، وتزاد للمدِّ وتكثير البناء ، نحو : واو عَجُوزٍ ، وألف رسالة ، وياء قَضِيبٍ ، وقد تزداد للإلحاق ، نحو ضَيْقِينَ ، ورَعَشِينَ وكَوْتَرٍ ، وَجَيْتَلٍ ، وقد تُزاد لبيان الحركة وإمكان الوقف ، كالألف في: أنا ، والهاء في: أَنَّهُ" <sup>130</sup> .

**44- القلب:** إن كان القلب في الموزون قلبت الزينة مثله كقولهم في آدر أعقل ، ويعرف القلب بأصله كناء يَنَاءٌ مع النَّأْيِ وبأمثلة اشتقاقه كالجاء والحادى والقسى ، وبصحبته كأييس وبقلة استعماله كآرام وأدار <sup>131</sup> .

ويعرفه ابن معطي (ت. 628هـ) بأنه : " وكلُّ ياءٍ أو واو تحركت وانفتح ما قبلها قُلبت ألفاً ، إلا مثل: مَيْلٌ ، وَجَوْلَانٌ ، وما أدَّى إلى اختلاف المعنى وكل واو سكنت وقبلها كسرة لازمة قُلبت ياءً ، نحو : ميزان ومِيقَاتٍ <sup>132</sup> .

**45- البديل:** قال سيبويه (ت. 180هـ) في تعريف البديل : " هذا باب من الفعل يستعمل في الاسم ، ثم يبدل مكان ذلك الاسم اسم آخر ، فيعمل فيه كما عمل في الأول وذلك قولك : رأيت قومك أكثرهم <sup>133</sup> .

وأما ابن معطي (ت. 628هـ) فقد حدَّ البديل بأنه : " تفسير اسم باسم يقدر إحلاله في محل الأول <sup>134</sup> .

**46- النقل:** الاسم الذي يحمل على الفعل في هذا النقل نوعان : أحدهما الثلاثي المزيد فيه الموازن للفعل ، الموازنة المذكورة قبل قلب الواو والياء ألفاً ، مع مباينته للفعل : إما بحرف زائد لا يزداد في الفعل كميم مَقَامٌ ومُقَامٌ ومُقَوْمٌ ، على وزن مُدْهُنٌ من قام ومُقيِمٌ ، فإنها على وزن يَفْعَلٌ وَيَفْعَلٌ وَأفْعَلٌ أَمْراً وَيَفْعَلٌ <sup>135</sup> .

وأما ابن معطي (ت. 628هـ) فيقول : " وأما النَّقْلُ: فمن ذلك نقل الحركة في الوقف... وإذا نُقلت الحركة من الهمزة حُذفت <sup>136</sup> .

**47- الحذف:** وفيه ثلاثة مسائل : إحداها : تتعلق بالحرف الزائد ، وذلك أن الفعل إذا كان على وزن " أَفْعَلٌ" فإن الهمزة تحذف في مضارعه ، ومثالي وصفه ، أعني وصفي الفاعل والمفعول لأن حروف المضارع هي حروف الماضي بزيادة أحرف المضارعة فحذفوا الهمزة لاجتماع الهمزتين في نحو: أأَكْرَمُ" ثم حملوا بقية أخواته ووصفي الفاعل والمفعول عليه ، تقول : (أَكْرِمُ ونُكْرِمُ ، ونُكْرِمُ ونُكْرِمُ ومُكْرِمٌ ) بكسر الراء ومُكْرِمٌ بفتحها وأصلها : أأَكْرِمُ ، ونُؤَكْرِمُ ونُؤَكْرِمُ ويؤكْرِمُ ومؤكْرِمٌ ومؤكْرِمٌ فحذفت الهمزة في الهمزة في الجميع <sup>137</sup> .

والحذف عند ابن معطي (ت. 628هـ) هو: "التقاء الساكنين ، وقد يكون لالتقاء همزتين ، نحو : أُكْرِم ، وأصله : أُكْرِم ، وقد يقع الحذف اعتباراً ، نحو: دَمٍ وَيَدٍ ، وقد يُعَوِّضُ عن المحذوف ، نحو : عِدَةٍ ، وأصله عِدَةٌ ، وقد يُعَوِّضُ ألف الوصل نحو: ابن واسم ، وأصله : بُنُو ، وِسْمُو ، بدليل قولك في الجمع أبناء وأسماء" <sup>138</sup>.

**48- الإدغام**: تنبه علماءنا القدماء لظاهرة الإدغام إذ جعلوها منطوق الدراسات الصوتية ووضعوا هذا المصطلح للدلالة على ظاهرة لغوية معينة فعرّفه كل منهم بتعريف معين إلا أن آراءهم فيه متقاربة .

ويعد الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت. 175هـ) أول من أشار إلى الظاهرة فقد عبر عنها بقوله : " واعلم أن الراء في اقشعراً... وهما راءان أدغمن واحدة في الأخرى والتشديد علامة الإدغام " <sup>139</sup>.

أما أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي (ت. 377هـ) فيقول في هذه الظاهرة : " إن اتصل حرفاً ساكناً بحرف مثله من غير أن تفصل بينهما بحركة أو وقف فيرتفع اللسان عنهما ارتفاعاً واحدة وذلك في قولك : عدّ، فرّ، عضّ، والحرفان المثلان إذ التقيا في كلمة واحدة كانا على ضربين أحدهما أن يراد بالكلمة الإلحاق والأخرى أن يراد به ذلك وتحدث هذه الظاهرة في أحد أنواع الإدغام وهو إدغام المثلان " <sup>140</sup>.  
وأما عند ابن معطي (ت. 628هـ): " فهو أن تقول : كلّ ياء و واو اجتمعتا وسبقت إحداهما بالسكون فُلبت الواو ياء وأدغمت في الياء الأخرى " <sup>141</sup>.

**49- الوقف**: إذا وقعت على مُنَوَّنٍ فأرجح اللغات وأكثرها أن يُحذف تنوينه بعد الضمة والكسرة ، كـ " هذا زيدٌ و مررتُ بزيدٍ " وأن و " ويها " ، وشبهها " إذنٌ بالمُنَوَّنِ المنصوب ، فأبدلوا نونها في الوقف ألفاً ، هذا قول الجمهور ، وزعم بعضهم أن الوقف عليها بالنون ، واختاره ابن عصفور وإجماع القراء السبعة على خلافه <sup>142</sup>.

وقال ابن معطي (ت. 628هـ): " فالوقف على المنصوب المُنَوَّنِ كَلِّه بالألف، كقولك : رأيت زيدا ، وغير المنصوب المُنَوَّنِ الوقف عليه بالإسكان من غير إبدال ، كقولك : مررت بزيدٍ ، وجاءني زيدٌ ، وقد يبدل بعض العرب في المرفوع والمجرور ، وبعضهم يقف بغير إبدال في الكل ، وهم ربيعة ، ويجوز الرُّؤْمُ ، وهو الإشارة إلى الحرف وحركته " <sup>143</sup>.

**50- الحكاية**: حكاية الجمل مطردة بعد القول ويجوز حكايتها على المعنى ، فتقول في حكاية " زَيْدٌ قائمٌ " : قال عمرو قائمٌ زيدٌ " فإن كانت الجملة ملحونة تعيّن المعنى على الأصح . وحكاية المفرد في غير الاستفهام شاذة، كقول بعضهم : " لَيْسَ بِفُرْشِيًّا " ردّاً على من قال : " إنَّ في الدَّارِ فُرْشِيًّا " <sup>144</sup>.

وهي عند ابن معطي (ت. 628هـ): " أكثر ما تستعمل في الوقف، ثم تارة تكون حكاية النكرة ، كقولك جاءني رجلٌ ، فتقول : مُنُو ، وفي النصب : مَنَّا ، وفي الجر : مَنِي ، وفي الوصل : مَنٌ ، فإن قال : رجلاً ، قلت : مَنَّا فإن قال : رجالاً ، قلت : مُنُونٌ " <sup>145</sup>.

**51- التضعيف**: وَلَا تُضَاعَفُ الْفَاءُ وَحَدَّهَا ، وَنَحْوُ زَلْزَلٍ وَ صَيْصِيَةٍ وَ قَوْقِيئُ وَ صَوْصِيئُ رَبَاعِيٌّ وَلَيْسَ بِتَكَرِيرٍ لِفَاءٍ وَلَا عَيْنٍ لِلْفَصْلِ ، وَلَا بِذِي زِيَادَةٍ لِأَحَدٍ حَرْفِي لَيْنٍ لِدْفَعِ التَّحْكُمْ ، وَكَذَلِكَ سَلْسَبِيلُ خَمَاسِيٌّ عَلَى الْأَكْثَرِ ، وَقَالَ الْكُوفِيُّونَ : زَلْزَلٌ مِنْ زَلٍّ وَ صَرْصَرٌ مِنْ صَرٍّ وَ دَمْدَمٌ مِنْ دَمٍّ لِاتِّفَاقِ الْمَعْنَى <sup>146</sup>.

وابن معطي (ت. 628هـ) قال: " والتضعيف إن كان قبل الآخر محرّكاً " <sup>147</sup>.

هذه مجمل مصطلحات المعجم النحوي والصرفي عند ابن معطي في كتابه "الفصول الخمسون"، وخلاصة القول أنّ العلماء اختلفوا في استعمال وتوظيف عدة مصطلحات نحوية وصرفية، فجاء كتاب " الفصول الخمسون " لابن معطي، كتاباً تراثياً، تطرق إلى جل مباحث النحو والصرف ومسائله العديدة بالشرح والتفصيل محاولاً الفصل في بعض مسائل الخلاف بين النحويين منتهجاً منهجاً الوسط بين البصرة والكوفة.

كما يعد كتاب "الفصول الخمسون" سفراً عظيماً ضم في طياته تنويعات في اللغة وعلومها وجزارة في المعلومات والأقوال والطرائف والأخبار والنوادر اللغوية، بالإضافة إلى أنّ ابن معطي ضمن في كتابه مجموعة من المصطلحات النحوية التي تيسر على الباحثين في ميدان النحو الإمام بقواعد اللغة، والالتزام بقوانينها، ذلك أن معجمه الاصطلاحي جاء موافقاً لمصطلحات شيوخ النحو كالخليل وسيبويه وغيرهما.

## الهوامش:

- 1 - حاج علي عبد القادر، المصطلح الصوتي في شافية ابن الحاجب، موازنة بين المتن والشرح، جامعة وهران الجزائر، 2006، 2007 (رسالة ماجستير) ص 04 :
- 2 - ينظر: محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، دار غريب، القاهرة، مصر، ص: 01
- 3 - إبراهيم السامرائي، في المصطلح الإسلامي، دار الحدائق، بيروت، لبنان، ط1، 1990م، ص: 08
- 4 - ينظر: أحمد مطلوب، في المصطلح النقدي، مطبعة المجمع العلمي، القاهرة، مصر، ط1، 1423هـ، 2000م، ص: 08
- 5 - إبراهيم السامرائي، المدارس النحوية، أسطورة وواقع، دار الفكر، عمان، ط1، 1987م، ص: 97
- 6 - خليل بن أحمد الفراهيدي، العين، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار الهلال، ج3، ص: 302.
- 7 - عوض حمد القوزي، المصطلح النحوي الكوفي وأثره على النحاة المحدثين، ص: 22-25
- 8 - ينظر: الفهرست، ابن النديم، شرح يوسف علي الطويل، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 1996م، ص: 63، 64
- 9 - صافية مطهري، المصطلح الصرفي في شافية ابن الحاجب، مجلة المصطلح، يصدرها مخبر تحليلية إحصائية في العلوم الإنسانية، العدد02 : 2003، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، ص31.
- 10 - عبد الله الفوزان، دليل المسالك، دار المسلم، بيروت، ط1، 1998م، ص: 17
- 11 - ينظر: المرجع نفسه، ص: 17.
- 12 - ينظر: المرجع نفسه، ص: 17.
- 13 - ابن خلكان، وفيات الأعيان، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، ج3، ص: 157.
- 14 - لابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، القاهرة، 1350هـ، ج5، ص: 434.
- 15 - عبد الرحمان الأهدل، المنكرات في النحوية في شرح الألفية، دار النهضة، بيروت، لبنان، ص: 5، 7
- 16 - ابن معطي، الفصول الخمسون، تحقيق: محمود محمد الطناحي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، 1972، ص: 55.
- 17 - ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب، ج5، ص: 434
- 18 - القفطي، أنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، ج1، ص: 39، ومعجم الأدياء، ياقوت، ج4، ص: 49
- 19 - ابن جني، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، المكتبة العلمية، ج1، ص: 21
- 20 - ابن معطي، الفصول الخمسون، ص: 94.
- 21 - المفصل في علم العربية، الزمخشري، تحقيق: سعيد محمود عقيل، دار الجبل، بيروت، ط1: 2003. ص: 6
- 22 - ابن الخشاب، المرتجل، ص: 04، 05
- 23 - ابن معطي، الفصول الخمسون، ص: 149
- 24 - سيبويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجبل، بيروت، ط1: ج1، ص: 12
- 25 - المصدر نفسه، ص: 25.
- 26 - القاسم بن علي الحريري، شرح على متن ملح الإعراب، ص: 2، 3
- 27 - ابن معطي، الفصول الخمسون، ص: 149
- 28 - محمد بن يزيد المبرد، المقتضب، تحقيق عبد الخالق عزيمة، دار الكتاب المصري، القاهرة، دار الكتاب اللبناني، لجنة إحياء التراث الإسلامي، 1399هـ، ج4، ص: 198.
- 29 - حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: طه عبد الرؤوس سعد، المكتبة التوفيقية، ج1، ص: 23
- 30 - سيبويه، الكتاب، ج1، ص: 12.
- 31 - ابن فارس، الصحاحي، أحمد بن فارس، تعليق: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1998، ص: 82، 83
- 32 - ابن معطي، الفصول الخمسون، ص: 101
- 33 - سيبويه، الكتاب، ج1، ص: 12
- 34 - ابن السراج، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1996: ج1، ص: 41
- 35 - ابن معطي، الفصول الخمسون، ص: 152
- 36 - الأنياري، أسرار العربية، عبد الرحمن الأنياري، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1997، ص: 1: ص: 12.
- 37 - ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط3، 1994، مادة (عرب)، ج4، ص: 866

- 38 - ابن جنبي ، الخصائص ، ج1، ص : 35، 36
- 39 - ابن معطي ، الفصول الخمسون ، ص : 154
- 40 - أبو علي الفارسي ، المسائل العسكرية ، تحقيق محمد الشاطر أحمد ، ص : 229
- 41 - ابن هشام الأنصاري ، شرح قطر الندى وبل الصدى ، تحقيق: بركات يوسف هبود ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت لبنان ، 1424هـ، 2004م، ص : 25
- 42 - المصدر نفسه ، ص : 121
- 43 - محمد بن يزيد المبرد ، المقتضب ، ج4، ص : 166
- 44 - ابن جنبي ، اللمع في العربية ، تحقيق فائز فارس ، ص : 62
- 45 - ابن معطي ، الفصول الخمسون ، ص : 170
- 46 - ابن هشام الأنصاري ، شرح قطر الندى وبل الصدى ، ص : 371
- 47 - ابن معطي ، الفصول الخمسون ، ص : 188
- 48 - سيبويه ، الكتاب ، ج1، ص : 421، 429، و ج2، ص : 5، 13، 192
- 49 - شرح الرضي على الكافية ، تحقيق يوسف حسن عمر ، ج2، ص : 283
- 50 - ابن معطي ، الفصول الخمسون ، ص : 234
- 51 - سيبويه ، الكتاب ، ج2، ص : 385، 387
- 52 - يحيى بن زياد الفراء ، معاني القرآن ، تحقيق عبد الفتاح شلبي وعلي النجدي ناصف ، ج3، ص : 122
- 53 - محمد بن يزيد المبرد ، المقتضب ، ج3، ص : 210، 342
- 54 - ابن معطي ، الفصول الخمسون ، ص : 235
- 55 - سيبويه ، الكتاب ، ج1، ص : 432، 433
- 56 - أبو علي الفارسي ، الإيضاح العضدي ، تحقيق حسن الشاذلي فرهود ، ديوان المطبوعات الجامعية ، ص : 281
- 57 - ابن معطي ، الفصول الخمسون ، ص : 336
- 58 - سيبويه ، الكتاب ، ج1، ص : 17، 19، 23، ج3، ص : 227، 391، 411، 640
- 59 - الفصول الخمسون ، ابن معطي ، ص : 160
- 60 - سيبويه ، الكتاب ، ج1، ص : 150
- 61 - محمد بن يزيد المبرد ، المقتضب ، ج4، ص : 295
- 62 - ابن معطي ، الفصول الخمسون ، ص : 238
- 63 - سيبويه ، الكتاب ، ج2، ص : 48، ج3، ص : 322
- 64 - ابن الأثير ، أسرار العربية ، ص : 46
- 65 - ابن معطي ، الفصول الخمسون ، ص : 161
- 66 - سيبويه ، الكتاب ، ج1، ص : 410
- 67 - محمد بن يزيد المبرد ، المقتضب ، ج1، ص : 6
- 68 - ابن السراج ، الموجز في النحو ، تحقيق مصطفى الشويبي وبن سالم دامرجي ، ص : 102
- 69 - ابن معطي ، الفصول الخمسون ، ص : 161
- 70 - سيبويه ، الكتاب ، ص : 224.
- 71 - يوسف بن محمد السرمدي ، شرح اللؤلؤة ، ص : 23
- 72 - ابن السراج ، الأصول في النحو ، ج1، ص : 48
- 73 - ابن جنبي ، اللمع في العربية ، ص : 20
- 74 - ابن معطي ، الفصول الخمسون ، ص : 162
- 75 - سيبويه ، الكتاب ، ج3، ص : 406
- 76 - المبرد ، المقتضب ، ج3، ص : 331
- 77 - ابن السراج ، الأصول في النحو ، ج1، ص : 149
- 78 - أبو إسحاق الزجاجي ، الإيضاح في علل النحو ، ص : 122

- 79 - ابن معطي ، الفصول الخمسون ، ص : 162
- 80 - المصدر نفسه ، ج1، ص : 141
- 81 - أبو علي الفارسي ، المسائل العسكرية ، ص : 299، 230
- 82 - المصدر نفسه ، ص : 155
- 83 - شرح قطر الندى وبل الصدى ، ابن هشام الأنصاري ، ص : 304
- 84 - ابن معطي ، الفصول الخمسون ، ص : 192
- 85 - ابن هشام الأنصاري ، شرح قطر الندى وبل الصدى ، ص : 312
- 86 - ابن معطي ، الفصول الخمسون ، ص : 193
- 87 - ابن هشام الأنصاري ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، تحقيق د. إميل يعقوب ، ج2، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ص : 129
- 88 - ابن معطي ، الفصول الخمسون ، ص : 225
- 89 - المصدر نفسه ، ص : 128
- 90 - ابن معطي ، الفصول الخمسون ، ص : 225
- 91 - ابن عصفور الأشبيلي ، شرح جمل الزجاجي ، تحقيق ، فواز الشعار ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط1، 1419هـ، 1998م، ج2، ص : 380
- 92 - القاسم بن محمد بن مبشر الواسطي الضرير أبو نصر ، شرح اللمع في النحو ، ص : 189
- 93 - بهاء الدين أبي محمد عبد الله بن عبد الرحمان بن عبد الله العقيلي ، شرح ابن عقيل ، ج1، ص : 280
- 94 - ابن معطي ، الفصول الخمسون ، ص : 171
- 95 - المصدر نفسه ، ص : 280
- 96 - المصدر نفسه ، ص : 171، 172
- 97 - القاسم بن محمد بن مبشر الواسطي الضرير أبو نصر ، شرح اللمع في النحو ، ص : 37
- 98 - ابن معطي ، الفصول الخمسون ، ص : 176
- 99 - بهاء الدين أبي محمد عبد الله بن عبد الرحمان بن عبد الله العقيلي ، شرح ابن عقيل ، ص : 23
- 100 - ابن معطي ، الفصول الخمسون ، ص : 177، 178
- 101 - القاسم بن محمد بن مبشر الواسطي الضرير ، شرح اللمع في النحو ، ص : 187
- 102 - ابن معطي ، الفصول الخمسون ، ص : 178، 179
- 103 - بهاء الدين أبي محمد عبد الله بن عبد الرحمان بن عبد الله العقيلي ، شرح ابن عقيل ، ص : 120، 122، 124
- 104 - ابن معطي ، الفصول الخمسون ، ص : 179
- 105 - عبد القاهر الجرجاني ، المفتاح في الصرف ، حققه علي توفيق الحمد ، كلية الآداب جامعة اليرموك ، إربد عمان ، ط1 ، 1407هـ، 1987م ، ص : 52
- 106 - ابن معطي ، الفصول الخمسون ، ص : 184
- 107 - جمال الدين عبد الله بن هشام الأنصاري ، شرح قطر الندى وبل الصدى ، ص : 362
- 108 - ابن معطي ، الفصول الخمسون ، ص : 218، 219
- 109 - ابن عصفور الأشبيلي ، شرح جمل الزجاجي ، ص : 25
- 110 - ابن المعطي ، الفصول الخمسون ، ص : 219، 220
- 111 - بهاء الدين أبي محمد عبد الله بن عبد الرحمان بن عبد الله العقيلي ، شرح ابن عقيل ، ص : 32
- 112 - ينظر ابن معطي ، الفصول الخمسون ، ص : 224
- 113 - سيبويه ، الكتاب ، ج3 ، ص : 241
- 114 - ابن معطي ، الفصول الخمسون ، ص : 246
- 115 - ابن هشام الأنصاري ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ج2، ص : 126
- 116 - ابن المعطي ، الفصول الخمسون ، ص : 246
- 117 - سيبويه ، الكتاب ، ج3، ص : 417
- 118 - ابن معطي ، الفصول الخمسون ، ص : 248
- 119 - بهاء الدين أبي محمد عبد الله بن عبد الرحمان بن عبد الله العقيلي ، شرح ابن عقيل ، ص : 214
- 120 - ابن معطي ، الفصول الخمسون ، ص : 251

- 121 - الاسترأبأذى ، شرح شافىة ابن الءابء ، ءءقق مءمء نور الءسن ، مءمء الزفزاف ، مءمء مءى الءىن عبء الءمىء ، مءء 2 ، ءار الءءب العلمىة ، بىروء لىنان ، ص : 324
- 122 - ابن معطى ، الفصول الءمسون ، ص : 254
- 123 - ابن هشام الأنصارى ، أوءء المسالك إلى ألفىة ابن مالك ، ص : 132
- 124 - المصءر نفسه ، ص : 254
- 125 - المصءر نفسه ، ص : 179
- 126 - ابن معطى ، الفصول الءمسون ، ص : 257
- 127 - عبء القاهر الءرجانى ، المفاء فى الءصرىف ، ص : 26
- 128 - ابن معطى ، الفصول الءمسون ، ص : 262
- 129 - الاسترأبأذى ، شرح شافىة ابن الءابء ، ص : 330
- 130 - ابن معطى ، الفصول الءمسون ، ص : 262
- 131 - الاسترأبأذى ، شرح شافىة ابن الءابء ، ج 1 ، ص : 21
- 132 - ابن معطى ، الفصول الءمسون ، ص : 264
- 133 - سىبوىه ، الءءاب ، ج 1 ، ص : 150
- 134 - ابن معطى ، الفصول الءمسون ، ص : 238
- 135 - الاسترأبأذى ، شرح شافىة ابن الءابء ، ج 3 ، ص : 145
- 136 - ابن معطى ، الفصول الءمسون ، ص : 238
- 137 - شرح ءالء بن عبء الله الأزهرى على أوءء المسالك إلى ألفىة ابن هشام الأنصارى ، شرح الءصرىء على الءوءىء ، ص : 751
- 138 - ابن معطى ، الفصول الءمسون ، ص : 265
- 139 - الءلىل بن أءمء الفراهىءى ، العىن ، ج 1 ، ص : 54
- 140 - أبو الءسن بن أءمء الفارسى ، الءءلمة ، ءءقق ءسن الءافلى ، ص : 273
- 141 - ابن معطى ، الفصول الءمسون ، ص : 266
- 142 - ابن هشام الأنصارى ، أوءء المسالك إلى ألفىة ابن مالك ، ص : 170
- 143 - ابن معطى ، الفصول الءمسون ، ص : 266،267
- 144 - ابن هشام الأنصارى ، أوءء المسالك إلى ألفىة ابن مالك ، ص : 123
- 145 - ابن معطى ، الفصول الءمسون ، ص : 268
- 146 - الاسترأبأذى ، شرح شافىة ابن الءابء ، ج 2 ، ص : 322
- 147 - ابن معطى ، الفصول الءمسون ، ص : 268.